

تقرير عن:

أعمال الندوة العلمية: «مستقبل الأنظمة السياسية الخليجية في ظل التغيير»

البصرة، ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠١١

جاسم يونس الحريري(*)

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد،
كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

|||||

توزعت الندوة أربعة محاور، تناول
الأول، إشكالية الشرعية للأنظمة السياسية
الخليجية، والثاني، يسلط الضوء على تقنية
الاتصال الاجتماعي العالمي وأثرها في
التغيير، والثالث، يسلط الضوء على أثر
العوامل الدولية في مستقبل التغيير في
الخليج العربي، والرابع، يتناول رؤية
مستقبلية للأنظمة السياسية في الخليج
العربي.

- ١ -

عقد قسم الدراسات السياسية
والاستراتيجية في مركز دراسات الخليج
العربي، في جامعة البصرة، ندوته العلمية
بعنوان: «مستقبل الأنظمة السياسية
الخليجية في ظل التغيير» يوم الأربعاء ٢٠
نيسان / أبريل ٢٠١١ في رحاب مركز
دراسات الخليج العربي، في الجامعة ذاتها.

- ٢ -

بدأت أعمال الجلسة الأولى من الندوة
التي تضمنت ثلاثة بحوث، الأول قدمه
د. سعدي كريم سلمان العزاوي، أستاذ
الفكر السياسي المساعد / كلية العلوم
السياسية / جامعة بغداد، بعنوان: «تداعيات
التغيير على منظومة الأمن الخليجي:
البحرين نموذجاً»، وقد أكد الباحث أنه

تهدف الندوة إلى تسليط الضوء على
المشكلة المشتركة بين البلدان العربية عامة
ودول الخليج العربي، خاصة في أزمتها
التمثيلية بإشكالية العلاقة بين السلطة
والشعب، والمطالبة بالإصلاحات الدستورية،
وتغيير الحكومات، مع التركيز على مدى
تأثير العوامل الدولية، وتقنيات الاتصال
الاجتماعي الحديث للأنظمة السياسية في
الخليج العربي في ظل التغيير.

ثم ألقى د. ساجد أحمد عبل (كلية القانون والسياسة/جامعة البصرة) بحثه بعنوان: «إشكالية الشرعية في ظلّ التغيير»، وقد أكد الباحث أن «مشكلة أنظمة الحكم العربية عامة، والخليجية خاصة هو ارتباط الدولة، ومؤسساتها، ونظامها السياسي بشخص الحاكم، وهكذا أسست تلك الأنظمة لمصادر شرعيتها السياسية، على أساس الحاكم، وإرادته، سواء أكانت تلك الأنظمة جمهورية أم ملكية. وقد واجهت تلك الأنظمة مشكلة شرعيتها المتأكلة، التي باتت بنظر شعوبها موضع تساؤل».

ويصل الباحث عبل إلى استنتاج في غاية الأهمية عندما يقول «إن ثوب النظام السياسي الخليجي قد تغير ليناسب تطورات العصر، ونقص بذلك التغيير الشكلي. أما جوهر النظام وعقليته فبقيت قبلية، تقليدية، محافظة أسرية، لا تتناسب طردياً مع حالة التغيير الاجتماعية، وهو ما أدى إلى أن تتحالف تلك الأنظمة فيما بينها لمحاصرة موجة التغيير في مجتمعاتها بإجراءات قسرية، عسكرية عنيفة، أو بإجراءات ترميمية اقتصادية لإسكات المطالب الشعبية، مع تضامنها في تقديم المساعدة العسكرية، كالتدخل الخليجي في البحرين، في الوقت الذي دعمت هذه الأنظمة ولو إعلامياً، ورسمياً، وأحياناً فعلياً في دول عربية أخرى، وتحاول أن تجد مخرجاً للنظام السياسي اليمني بما يحفظ ماء وجه الرئيس اليمني وبصورة سلمية».

أما **البحث الثالث**، فقد ألقاه د. مثنى علي حسين، أستاذ السياسة الخارجية المساعد/كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، بعنوان: «أثر التغييرات في منطقة

«ظلت دول الخليج العربية الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي طوال الثلاثين سنة الماضية النموذج الأبرز في الوطن العربي في المؤشرات التنموية، والمبادرات الإنسانية، وهذه الحالة التنموية ساعدت على تحييد الكثير من الضغوط الداخلية التي كان يمكن أن تبرز كتحدٍ للنظم السياسية الحاكمة في المنطقة الخليجية، ولكن اليوم وبعد الأحداث الشعبية، والتطورات السياسية في المنطقة العربية عموماً، والحراك الشعبي في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، واليمن ليس ببعيد عن ذلك، فإن مستقبل النظم السياسية الحاكمة في الخليج ليس من المتوقع أن تبقى كما كانت عليه، وهذا ما ستكون له انعكاسات، وتداعيات على مختلف الصّعد، ولعل الأهم منها ما يتعلق بالمنظومة الأمنية للمنطقة بكاملها».

ويخلص الباحث العزاوي إلى نتيجة مهمة مفادها، أنه «في ظل الجمود السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن التغييرات السياسية في البحرين قد تكون أحد العوامل المحفزة لحراك سياسي في الخليج برمّته، في ظل غياب دولة خليجية ذات مرجعية سياسية، وثقافية قوية تستطيع إلهام المنطقة بنموذج إصلاحى متقدّم، الأمر الذي يدفع المعارضة السياسية الكامنة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى المسارعة في التحرك لإخراج دولها من حالة الجمود السياسي، على أمل إيجاد بيئة إقليمية قادرة على الصمود في مواجهة الانهيار المحتمل للمنظومة الأمنية التقليدية، حيث تعدّ البحرين أحد أيقوناتها الثمينة».

- ٣ -

في الجلسة الثانية والأخيرة من الندوة أُلقيت ثلاثة بحوث، قدّم البحث الأول د. جاسم يونس الحريري، أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد/كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، بعنوان: «الاحتجاجات الشعبية الخليجية: الدوافع، الانعكاسات، المستقبل».

ويقول في بيان الأسباب الحقيقية لحملات الاحتجاجات، والمطالبة بالتغيير بالقول «إن الشعوب الخليجية تبحث عن اتجاهات أخرى بسبب تغير مزاج المواطن الخليجي، خصوصاً بعد خروج بن علي ومبارك من سدة الحكم بفعل ضغوط شعوبهما التي نادت بالتغيير، ممّا دفع أثر ذلك اقتناع النخب الفكرية والأكاديمية الخليجية بالحقيقة التي تقول إن أحداث تونس ومصر هي مناسبة لجعل منطقة الخليج العربي تخوض تجربة جديدة من التغيير بالإشارة إلى مطالب الشعوب الخليجية التي تدعو إلى إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية الخليجية، تتمثل بإتاحة الفرصة للشعوب الخليجية لاختيار هرم السلطة من الأعلى إلى الأسفل عبر صناديق الاقتراع، وليس الإبقاء على الوتيرة السابقة من توارث الحكم، وبقاء نفس الوجوه مستمرة في الحكم مدى الحياة، خاصة بعد اندفاع النموذج التونسي والمصري الشعوب العربية إلى رفع صوتها عالياً للمطالبة بالإصلاحات، والتحرّك نحو التغيير السياسي، والإصلاح من الداخل وليس استيراده من الخارج».

ويرى أن «القضية أكبر من مسألة إحداث تغييرات في المواقع الحكومية

الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة». ويبدأ الباحث بالقول «إن التطورات السياسية الأخيرة التي تشهدها منطقة الخليج العربي سيكون لها انعكاسات على عدة جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأهم صور هذه الانعكاسات تراجع السيطرة الشمولية للعوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومثل هذه التداعيات سيكون لها انعكاسات على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة، فالأخيرة تعدّ منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية الاستراتيجية لعدة أسباب سياسية، واقتصادية، ويأتي وجود أكبر احتياطي نفطي عالمي في هذه المنطقة في مقدمة الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى إعطائها أهمية خاصة، إلا أن هناك أكثر من تهديد داخلي وخارجي لإمدادات النفط، من هذه المنطقة للعالم، فإطالة إيران على الجزء الشرقي من الخليج، وسيطرتها الجزئية على مضيق هرمز يمثل إحدى التهديدات لهذه الإمدادات، كما أن التغييرات في المنطقة إذا لم يكن مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة، فهي تمثل تهديداً لمصالح هذه الأخيرة».

ويخلص إلى: «أن السمات المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي تسهل على الولايات المتحدة التعامل المستقبلي مع أي تغييرات، فمثل هذه السمات سيكون لها أثر كبير في تشابه التطورات المستقبلية نحو التغيير من حيث الاتجاه نحو الديمقراطية، وضعف سلطة العوامل الحاكمة، وهو ما يوحد التعامل المستقبلي الأمريكي تجاه دول المجلس».

الوقت الراهن، ولا في المستقبل البعيد، أو القريب للتحوّل نحو النظام الديمقراطي، والإصلاح السياسي، لعدّة أسباب، منها أن الأنظمة الحاكمة في هذه الاقطار قد ارتبطت أمنياً وسياسياً بأجندات، واتفاقيات أمنية استراتيجية مع الدول الغربية، وخاصةً الولايات المتحدة، تضمن استمرارها في الحكم، بما يضمن استمرار تدفق الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة والغرب. ولذلك فالولايات المتحدة لا تنتقد هذه الأنظمة بقوة عندما تنتهك حقوق الإنسان مثلما يحصل مع ليبيا، وسورية، وإيران، وهي مع استمرار هذه الأنظمة عندما تحقق الاستقرار الداخلي والأمني، وتحافظ على المصالح الأمنية، والاقتصادية للولايات المتحدة والغرب، فهي تطلب من الحكومة البحرينية إجراء إصلاحات واسعة، في حين تطلب من القاضي والرئيس اليمني ترك السلطة».

ويضيف: أخيراً «ومن الأسباب الأخرى هو أن شعوب دول المنطقة تتوفر لها الحدود الدنيا من الضمانات الاجتماعية، والاقتصادية، والثروة التي توفر مستوى جيداً من العيش، فهذه الشعوب غير مستعدة للذهاب إلى ما لا نهاية في مطالباتها بالتغيير، وهي غير مستعدة للموت في سبيل تحقيق الديمقراطية، إضافة إلى القمع الذي ستواجه به هذه المطالبات والاحتجاجات من قبل السلطات، علماً أن الغالبية من شعوب العديد من هذه الدول متناغمة ومتوافقة مع السلطة، وبالتالي ستتحول هذه الاحتجاجات والمطالبات، وتتلور إلى معارضة سياسية خارجية، ترفع صوتها بالمناداة بالتغيير في بلدانها، وتتخذ من الدول الديمقراطية سواء العربية أو الأوروبية ملاذاً لها للانطلاق نحو التغيير في بلدانها».

الخليجية، فالقضية تتعلق بمسألة أخرى هي: هل هناك إمكانية للتنازل عن السلطة من قبل الماسكين بها، وفسح المجال أمام الشعب وخاصة النخب الأكاديمية، والتكنوقراطية لخوض تجربة الحكم والسلطة بعيداً عن علاقات القرابة، والنسب، والمحسوبية، والعشيرة، وغيرها من القيم التي طغت على الحكم في منطقة الخليج العربي»، ويضيف: «يبدو أن حصول هذه التغييرات يثير الكثير من الجدل في الوقت الحاضر، أو لنقل أنه لا توجد إشارات رسمية مشجعة لذلك، إذ يمكن اللجوء إلى خيار أقل وطأة من الخيار الأول وهو تقنين السلطة الخليجية بالدستور كما طالبت الشعوب الخليجية بذلك من خلال مظاهراتها الأخيرة في شباط/فبراير وأذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١١ في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان الخليجية. نعم إن هذا الخيار (الملكية الدستورية) إذا ما حصل سينقل الحياة السياسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية قد تخفف شيئاً ما من الاحتقانات الشعبية، وتفرض واقعاً سياسياً جديداً يتمثل بوجود نوع من الرقابة البرلمانية والشعبية على أداء السلطة التنفيذية».

أما البحث الثاني فقد ألقاه د. جواد كاظم خطاب من قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/مركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة بعنوان: «العوامل الدولية وأثرها في التغيير في منطقة الخليج العربي».

وفيه يخلص الباحث إلى استنتاج مهم مفاده «أن أقطار الخليج العربي غير مهيأة في

الاستعمال والتكرار على نطاق جماهيري واسع، في حين تستلّ اللقطة التصويرية التي يشيع نقلها أعضاء في الفيسبوك بظرفية معاشية للحدث بعيداً عن الدربة، والاحتراف، والتقنية، فهي بما يمكن وصفها عين الرائي، كما رأت، لا كما تريد أن ترى»، ويضيف: «لعبت الصور دوراً كبيراً في التأثير في مواقف الناس، وتعبئتها، لكن يبقى تأثير المواد التصويرية العفوية أقرب من الصدق وأقوى تأثيراً لدى الناس في زمن يكثر فيه الشك في أعمال مصورين من ذوي الضمير، فليس هناك طريقة لضمان ظروف محترمة يتم ضمنها النظر إلى هذه الصور مع التجاوب التام معها».



تجدر الإشارة إلى أن عدداً من البحوث المقدمة إلى الندوة، لم يُتَحَ عرضها، لكن مركز دراسات الخليج العربي سيدرجها في الكتاب الذي سيصدره لاحقاً عن كامل وقائع الندوة □

أما **البحث الثالث** والأخير من هذه الجلسة فقد ألقاه الباحث المدرس محمد عطوان «من كلية القانون والسياسة/ جامعة البصرة، بعنوان: «أثر الفيسبوك في تغيير الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي».

وفيه يوضح دور الفيسبوك في نقل الأحداث الساخنة كالمظاهرات، وخاصة داخل دول مجلس التعاون الخليجي بالقول «يستعير الفيسبوك من الميديا تقنياتها محاولاً الابتعاد عن الصفة التي يتميز بها الإعلاميون، فالصورة التسجيلية الملتقطة بواسطة هاتف نَقَّال عن حدث ما بواسطة أحد المتظاهرين أو شهود العيان هي غير الصورة التي يعاملها إعلامي/صحفي محترف بالحذف، والإضافة والتعديل، والأدلة المرافقة لعملية الإنتاج. لقد تحكم التقدم في الإنتاج الالكتروني في تشكيل الأحكام الجمالية عبر نظام إنتاج واستهلاك دقيقين من خلال القدرة على حفظ الصور التي تنتزع من سياقاتها العقلية في المكان والزمان، ويفرض